

تجربة الأزمة في الجزائر وإشكالية تمويل نفقات التعليم العالي

نور الدين موسي

أستاذ مساعد "أ"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، المركز الجامعي تندوف، الجزائر

monoja32@yahoo.fr

ملخص: لقد أدركت الدول المتقدمة أهمية تمويل التعليم العالي وأعطته الكثير من الاهتمام من خلال الدراسات والأبحاث؛ بيد أن الجزائر تعتبر من الدول المتأخرة في مجال هذه الأبحاث، ويظهر هذا القصور جليا في تطبيق الإصلاحات على قطاع التعليم العالي، وكذا خلوها من الإصلاحات في مجال التمويل والمتمثلة في البحث عن طرق أكثر كفاءة. لذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة للبحث في مجال تمويل التعليم العالي من خلال تطرقنا إلى استقراء بدائل لهدف تخفيف العبء عن خزينة الدولة الذي بدوره له آثار سلبية على الاقتصاد الكلي للدولة.

الكلمات المفتاحية: التمويل، التعليم العالي، البدائل.

Résumé: Les pays développés ont accordé une grande importance à la question du financement de l'enseignement supérieur, et l'ont donné beaucoup d'attention à travers des études et des recherches empiriques. Cependant, l'Algérie est l'un des pays à la traîne dans ce domaine, et cette lacune est évidemment montré dans l'application des réformes sur le secteur de l'enseignement supérieur et l'absence de réformes dans les finances tels que la recherché des moyens plus efficaces. Alors, cette étude représente une tentative de discuter le financement de l'enseignement supérieur par d'extrapoler et en essayant de mettre en avant solution de rechange dans le but d'alléger la charge sur le Trésor de l'État qui à son tour avoir des effets négatifs sur l'aspect macroéconomique de l'état.

Mots clés: finances, l'enseignement supérieur, Alternatives.

تمهيد: إن الإصلاح الذي مس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لم يأتي هكذا منعزلا وبصفة اعتباطية، بل جاء في إطار إصلاح كلي وشامل ومدرّوس بدقة للاقتصاد الوطني، وكحل للاختلالات على مختلف المستويات وفي جميع القطاعات، بما فيها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبدقة أكثر، فإن الاختلالات المالية التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني ككل، قبل الشروع في الإصلاحات بشكل جدي بعد التوقيع على اتفاقيات الدعم والتمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي في عامي 1995/1994، كان يعاني منها هذا القطاع كذلك، بل وقد تكون بعض الاختلالات الخاصة بهذا القطاع تشكل حالة منفردة لا مثيل لها، ونقصد على سبيل المثال، نظام التعريفات المتعلقة بحقوق التسجيل والتغذية والإيواء والنقل، وكذلك شروط الاستفادة من المنح، وكل ذلك نجده يتسبب بقدر ملحوظ في الاختلالات المالية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، كما يتسبب في عدم العقلانية في سلوك المستهلك على مستوى هذا القطاع؛ ونظرا لأهمية ميزانية التعليم العالي فإننا نرى بأن وزنه في العجز المتراكم على مستوى ميزانية الدولة ذا أهمية من حيث الكم، وبالتالي فإن مشاكل التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي، وتراكم الديون العمومية وما يلازمها من سلوكيات اقتصادية مضطربة، لا يمكن مواجهتها إلا من خلال إصلاح اقتصادي شامل وان لم يكن، فإصلاح في نظام تمويل قطاع التعليم العالي حتى لا يتأثر إلى حد ما بالأزمات الاقتصادية للدولة؛ مما سبق تم وضع الإشكال التالي: كيف يمكن أن نستفيد من تجربة الأزمات الاقتصادية في ترشيد النفقات من خلال معرفة مكان الهدر؟

للإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم الورقة البحثية إلى أربع محاور رئيسية هي:

المحور الاول: إصلاحات قطاع التعليم العالي: إن السياسات الإصلاحية التي عرفتها الفترة ما بعد 2005 على مستوى

قطاع التعليم العالي مست جانبيين لهذا القطاع، وهو النظام الدراسي بحيث تحول من نظام كلاسيكي إلى نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه (L.M.D)؛ أما الجانب الآخر هو الشروع في القيام بإصلاحات جديدة على مستوى الميزانية العامة للدولة والتي شملت كتحجيرة في البداية، أي منذ سنة 2005 ثلاث وزارات وهي وزارة المالية، وزارة الصحة والسكان، ووزارة الأشغال العمومية، وتوسعت التجربة في سنة 2006 إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أولاً: إصلاح النظام الدراسي: يوجد مجموعة من النظم الدراسية مطبقة في معظم دول العالم، ويتوقف تطبيق أي نظام دراسي دون الآخر على الظروف الاقتصادية للبلاد، والإمكانات المالية والبشرية والإدارية المتاحة.

1- مفهوم نظام الدراسة: يقصد بنظام الدراسة في التعليم العالي أسس القبول ومراحل الدراسة والدرجات والشهادات العلمية التي تمنحها الجامعة لطلابها، والأسلوب المنظم للمناهج الدراسية وطريقة توزيعها. كما يقصد به أيضا مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات في جامعة معينة لتنظيم العملية التعليمية بها، وطريقة الحصول على الشهادات الجامعية بمختلف الدرجات والتخصصات.

2- الهيكلة الجديدة للتعليم العالي " نظام L.M.D ": تضع الهيكلة الجديدة لنظام التعليم العالي في مستوى تنظيم أنظمة التعليم العالي المعمول بها منذ مدة في البلدان الأنجلوسكسونية، والذي وافقت عليه مؤخرا بلدان الفضاء الأوروبي، وسيسهل تبني هذا النمط من تنظيم التعليم العالي، الذي بدأ يأخذ طابعا عالميا، والمبادلات التي باتت ضرورية في المستوى الجامعي، كما سيسهل الحركة والتعاون والاعتراف المتبادل بالشهادات؛ ستسمح الهيكلة الجديدة للتعليم العالي بتحسين برامج الجامعة الجزائرية لتندمج في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، كما ستحسن من مردودها الداخلي والخارجي وتمتد تنظيم التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف، وتتسم هذه الهيكلة الجديدة بتوفير حرية أكبر للطلاب، طالما أن المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل إلى أعلى مستوى تتيحه له مهاراته وقدراته الذاتية.

يفرز هذا النظام مخططا عاما يسمح بتوجيه تدريجي ومضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم وملاحم التكوين، في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة، وتتسم وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل، وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر؛ هذا الاحتفاظ وهذا التحويل يمكن من فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية ويخلق حركة لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن اختيارهم. إن تقليص مدة التكوين العالي ستجعل منه تكوينا مستمرا ومرنا، ولذلك ينبغي تعزيز وتقوية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي.

3- المتطلبات المالية والإدارية لنظام LMD: يتطلب تطوير الإدارة الجامعية العديد من المتطلبات المالية والإدارية والتدريبية

حتى تتمكن من استخدام أنماط الإدارة الحديثة . ومن هذه المتطلبات ما يلي:

- 1- توفير الأبنية والمرافق الجامعية التي تستوعب الأنشطة الإدارية الحديثة.
- 2- تحديث الهياكل التنظيمية بالجامعة.
- 3- تطبيق مفهوم مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ وتأهيل مبدأ تفويض السلطات، مع وضع دليل لكل مستوى من مستويات الإدارة الجامعية.

4- تحديث نظم المعلومات واستخدام الأجهزة الحديثة لهذا الغرض في كافة مرافق العملية الإدارية بالجامعة.

وتتطلب تطوير الإدارة الجامعية أيضا تطبيق الأنماط الإدارية الحديثة، وخاصة مدخل إدارة الجودة الشاملة حتى تستطيع الجامعات مواجهة متغيرات العصر، لأن تطبيقها ليس من الأمور السهلة بسبب ترسخ المفاهيم التقليدية لدى قيادات التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب تمويل كبير وكاف.

إن نقص الموارد المالية يقف عائقا أمام الإصلاحات الخاصة بالنظام الدراسي ككل ويجعله إصلاحا مشوها، مما يشكل عائقا أمام الجامعات حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة من جانب، ومواكبة المتغيرات المتلاحقة من جانب آخر، التي غالبا ما ينادي بها إصلاح التعليم العالي.

ثانيا: الإصلاح المالي: إن الإصلاح الذي تم على مستوى الميزانية العامة للدولة تجربة طبقت على مستوى قطاع التعليم العالي، مفاد هذه التجربة هو الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرنامج، أي انه بالإضافة إلى الاحتفاظ بمبدأ "سنوية الميزانية" فإنه يتم الأخذ كذلك بمبدأ البرنامج في إعداد الميزانية.

وتعرف ميزانية البرامج على أنها ميزانية تركز على كيفية تحقيق الأهداف وتوفير وسائل تقييم أثار مستويات التمويل، وهي بذلك عمل منظم يضمن الأخذ في الاعتبار جميع الأنشطة والبرامج المتوقعة، ويسعى إلى تحقيق الأهداف المرسومة لكل مستوى إداري مع إيجاد الخطط البديلة لتنفيذ تلك الأهداف، وتقديم المقترحات المختلفة بهدف ترشيد توزيع الموارد، وترشيد الإنفاق العام بما يحقق أفضل النتائج.

للعلم أن اعتماد هذا النوع من الميزانية في العديد من الدول المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية في 1990، بريطانيا في سنة 1993، وفلندا وهولندا في سنة 2001، وكذلك فرنسا والتي نأخذ منها الكثير من التجارب بمختلف القطاعات، قامت بإصلاحات في ميدان المالية العامة، بل وهناك بلدان نامية مثل الجزائر، منها بلدان عربية مجاورة كالمغرب، مثل ما اتجهت عليه البلدان الانجلوسكسونية في مجال المالية العامة، وهي ما تسعى إليه الإصلاحات في فرنسا كذلك، عليه فإن الحالة التي يمكن أن نعتبرها نوعا من المرجعية، وهي المالية العامة في فرنسا، التي شرع في إصلاحها عام 2001، حيث تم الانطلاق في إصدار التشريعات اللازمة لبدء في إتباع سياسة مالية جديدة عام 2006. إن مغزى هذه الإصلاحات مفاده بكل دقة هو التحول من مبدأ ميزانية الوسائل المنتهج في فرنسا منذ 1959 إلى ميزانية البرنامج كما هو الحال في البلدان الانجلوسكسونية، خاصة أن النظام الدراسي LMD مأخوذ من البلدان الانجلوسكسونية كذلك.

إن التعليم العالي مثله مثل القطاعات الأخرى يستجيب لهذا التحول المتمثل في الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج بل هو اشد المحتاجين إلى هذا النوع من، غير انه مبدئيا يمكن القول بان التحول من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج من شأنه أن يسمح لقطاع التعليم العالي أن يتغلب بسرعة على إحدى العقبات العويصة التي ظلت تؤثر سلبا على القطاع منذ الاستقلال، التي تتعلق بعدم التلاؤم ما بين مبدأ سنوية الميزانية في شكلها القائم، أي باعتبارها ميزانية وسائل، التي تبدأ من تاريخ 1 جانفي من كل سنة وتنتهي بتاريخ 31 ديسمبر من نفس سنة، والسنة الجامعية باعتبارها تنطلق في بداية شهر سبتمبر من كل سنة لتختتم في بداية شهر جويلية من السنة الموالية، لأن تمويل التعليم العالي لم يعد مجرد وسيلة بل يأخذ في الاعتبار المشروع ككل ويركز على أهدافه وما سيحقق منها كنتائج، وستكون جد ايجابية إذا دعمنا قطاع التعليم العالي بتمويل إضافي مستقل وخاص، من شأنه أن يجعل الإعتمادات المالية التي يتم تخصيصها على مستوى القطاع تشترط تحقيق نتائج هذه الأخيرة، من شأنها وهي تركز على ما يتحقق من نتائج كميّار منح مزيدا من الإعتمادات المخصصة في المستقبل أن تحسن التسيير على مستوى قطاع التعليم العالي.

المحور الثاني: أسس تخصيص موارد التعليم العالي: يعتبر التعليم في كل البلدان خدمة عمومية ذو مصلحة عامة والدولة هي التي تنشئ وتمول أغلبية المؤسسات الجامعية، حتى ولو تعلق الأمر بالقطاع الخاص، فإنه نوعا ما ممول من طرف الدولة؛ ولذا يفسر كبر حجم التمويل العمومي للمؤسسات التابعة لهذا القطاع بطبيعة الاستثمار في رأس المال البشري، فالتعليم ليس بنشاط عادي

يسترجع رؤوس الأموال الموظفة في فترة قصيرة عن طريق بيع منتجاته، إذ تتطلب نفقاته فترة طويلة لكي تحقق العائد، وقد تكون استفادة المجتمع من أرباحه تساوي أو تفوق استفادة الفرد من هذا النشاط، ولهذا فإن حصة الموارد العمومية تغلب حصة الموارد الخاصة في غالبية الدول.

أولاً: معايير تخصيص موارد التعليم العالي: يقترح بعض الاقتصاديين مثل thank khoi تطبيق معيار الاستثمار المطبق في أي نشاط إنتاجي والمتمثل في معدل المردودية، وعليه يتم الاستثمار في التعليم بتعظيم نسبة الأرباح إلى التكاليف.

لكن تطبيق هذا المعيار على نشاط المؤسسات الجامعية أو التعليمية ليس سهلاً، فإذا لم تطرح عملية تقييم التكاليف إلا مشاكل قليلة، فالأمر ليس كذلك بالنسبة لتقييم الأرباح والطريقة المعتادة تتمثل في ربط التعليم بالعوائد المهنية للأفراد ومد هذه العلاقة على المستوى الوطني؛ في الواقع التعليم لا يمثل العامل الوحيد لرفع الدخل لكنه يساهم بفعالية في رفع المردودية، غير أننا لن نأخذ بعين الاعتبار إلا المردودية المباشرة لهذا النشاط، أما الآثار غير المباشرة للتعليم أو الأرباح الاجتماعية لهذا الأخير فنستغني عنها؛ لكن عملياً فإن تطبيق هذا المعيار يصطدم بصعوبات تتعلق بمدى توفر الإحصائيات حتى أنها لا تتوفر هذه الأخيرة إلا لعدد قليل من البلدان، ولهذا فإن أغلبيتها لا تستخدم هذه الطريقة.

يقترح اقتصاديون آخرون استعمال معيار حصة ميزانية الدولة أو الناتج الوطني المرصود للتعليم العالي بالاستناد على مقارنات دولية، وتتخلص الفكرة العامة لهذا المعيار في كون الدول المتقاربة من حيث مستوى التطور الاقتصادي، تستطيع بذل نفس الجهود المالي للتعليم؛ فرغم أن عملية القيام بمقارنات دولية صعبة جداً بسبب عدم تجانس الإحصائيات، لكن هذا لا يعني أن هذه المقارنات غير مجدية إذ على كل بلد أن يعين الحدود المالية المخططة بالاستناد إلى ظروفه الخاصة، وخلاصة القول أنه لا توجد في الوقت الراهن معايير عامة لتحديد النسبة المثلى للناتج الوطني التي يجب أن تخصص للتعليم.

ثانياً: التمويل العمومي للتعليم العالي: يعاني التعليم العالي في بلادنا من نوعين من أزمة في التسيير تتمثل في تدهور ظروف حياة الطلبة والمستخدمين الإداريين والمدرسين، بالإضافة إلى الاتهامات الموجهة من طرف الأسرة الجامعية المتعلقة بميكانيزمات وإجراءات تسيير مؤسسات التعليم العالي.

وعليه فإن معظم اختلالات سير النظام الجامعي التي يتميز بها هذا الأخير، تجد مصدرها الأساسي في أساليب تعديله ومشاكل تمويله، كما سبق وشرنا فإن التعليم العالي في الجزائر، يعتمد كلياً على التمويل العمومي، ويتميز هذا الأخير بمبدأ عام وبسيط، مفاده أن لكل شخص الحق في مبلغ من الإعانة العمومية الموافقة لكمية أو نوع معين من التعليم الذي يستفيد منه؛ هذه الإعانة الممنوحة من طرف الدولة مستقلة عن مداخيل المستخدمين ومن هنا يمكن استنتاج الحجج الاقتصادية المقترحة لتدعيم التمويل العمومي للتعليم العالي.

بصفة عامة فإنه غالباً ما يجد التمويل العمومي للتعليم العالي تبريره الاقتصادي في مجموعة من الاعتبارات التي تتناسب مع أهداف السلطات العمومية، تعتبر هذه الأخيرة أن التمويل العمومي هدف لمساواة فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، وعليه فإن العرض العمومي للتعليم ومجانته تمثل وسائل لتدعيم مساواة الفرص، وإعادة توزيع مداخيل الطبقة الميسورة نحو الطبقة الأقل يسراً. إذا تكلمنا عن التمويل العمومي للتعليم العالي فإننا نقصد بذلك أن الدولة هي التي تأخذ على عاتقها أعباء هذه الخدمة، ويمكن ذكر الأسباب التي تدفع بالدولة إلى التكفل بهذا النشاط فيما يلي:

1- الجانب الاجتماعي للتعليم العالي: كما سبق ورأينا، فإن آثار التعليم العالي لا تتعلق بالفرد فقط، وإنما تتعداه إلى المجتمع ككل، فبالرغم من أن الفرد هو الذي يستفيد بالدرجة الأولى من التعليم، فإن المجتمع أيضاً يستفيد من هذا النشاط، ولهذا فإنه من المنطقي أن تتكفل الحكومة بتمويل استهلاك هذه الخدمة.

2- أهداف إعادة التوزيع الاجتماعي: يتميز التعليم العالي بتكلفته المرتفعة، وبما أن الدولة هي المسؤولة عن إعادة التوزيع الاجتماعي للمداخل فإنها تحاول تحمل أعباء الطبقات المعوزة في المجتمع بواسطة المساهمة في تمويل التعليم.

يدخل هذا الهدف ضمن الوظيفة العامة لإعادة توزيع المداخل التي تقوم بها الدولة، والتي تأخذ عدة أشكال مثل الموارد النقدية، والمساعدات المقدمة لتدعيم أسعار بعض الخدمات؛ تقديم إعانات لفئة معينة مثل الأدوية المجانية، أو لكل المستهلكين مثل التعليم الابتدائي، تأمين الأمراض... الخ، فإذا كانت الدولة تهدف إلى احتواء أكبر عدد من الفئات المعوزة في مؤسسات التعليم العالي، فإنه من الضروري تحديد هذه المساعدات لهذه الفئات فقط عوض أن تمس كل السكان.

3- عدم قابلية تكلفة التعليم العالي للتقسيم: إن ارتفاع تكلفة التعليم العالي وعدم قابليتها للتقسيم تجعل الفرد الذي يقرر اكتساب شهادة يجد نفسه أمام وضعية تتميز بمجازفة المردودية المستقبلية لهذا الاستثمار، بمعنى أن الفرد المستثمر في هذا الميدان لا يمكنه ضمان مردودية الاستثمار في التعليم العالي، وبالتالي فإن عدم وجود ضمان لمردودية الدراسات الجامعية، يجعل الدولة تتدخل كعموم للسلفات القابلة للتسديد تبعاً للمداخل المستقبلية للمقترضين.

ويأخذ تدخل الدولة في التعليم العالي منذ أمد بعيد مجرد ممول للأموال، إذ لم يكن لها دور في تحديد أهداف التعليم العالي الذي كان من صلاحيات المؤسسات الجامعية، هذه الأخيرة كانت تتميز بطابع خاص، لكن دون هدف الربح، أي أنها مؤسسة ذات طابع غير ربحي، ولهذا كانت الحرية في تحديد نوعية وطبيعة الخدمات التي تفرضها عليها، فلقد أعيد النظر في دور الدولة كمجرد ممول للأموال، وعليه فلقد اتضح أن القطاع العمومي لا يمكنه تحمل التكاليف المتزايدة بوتيرة سريعة دون أن يمارس عليها رقابة على كيفية استعمال هذه الموارد. من أجل التأكد من فعالية مساهمة الدولة في التمويل تستخدم الدولة وسيلة تتمثل في تطوير عدة رقابات تقييد استقلالية التسيير في الجامعات، بهذا يمكن للدولة في نفس الوقت وضع هذه المؤسسات الجامعية تحت وصايتها عن طريق تحديد الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيقها. من منظور الدولة كمرآب فإن السلطة المركزية تجتهد نفسها أقدر من المؤسسات الجامعية على تخصيص مختلف عوامل الإنتاج من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة.

المحور الثالث: تحليل ميزانية التعليم العالي وجوانب الهدر: إن الدولة الجزائرية تخصص للوزارات الثلاثة القائمة بالتربية الوطنية والتعليم المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أموالاً طائلة، فمقارنة بالبلدان الأخرى، فإن حصة هذه الوزارات من ميزانية الدولة تعتبر من أكبر وأهم الحصص على المستوى العالمي.

أولاً: تطور ميزانية التعليم العالي: إن النسبة المخصصة لكل من ميزانية التسيير وميزانية التجهيز من الميزانية المخصصة للقطاع ككل، نقدمها من خلال الجدول رقم (10) الذي يبين تطور هاتين الميزانيتين خلال 2009/2004.

الجدول رقم (10): تطور ميزانية التعليم العالي

البيان	ميزانية الدولة (1000x دج)	ميزانية القطاع (1000x دج)	نسبة القطاع من نسبة الزيادة في ميزانية القطاع (%)	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع (%)
2004	1.200.000.000	66.497.092	5,54	/
2005	1.200.000.000	78.381.380	6,53	17,87
2006	1.283.446.977	85.319.925	6,64	8,85
2007	1.574.943.361	95.689.309	6,07	12,15
2008	2.017.969.196	118.306.406	5,86	23,63
2009	2.593.741.485	154.632.798	5,96	30,70

المصدر: قوانين المالية من 2003 إلى 2008

بالنظر إلى الجدول يؤكد أن الإعتمادات المالية المخصصة لميزانية تسيير قطاع التعليم العالي شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009، لكن عكس ذلك من وجهة نظر النسبة المخصصة للقطاع مقارنة بميزانية الدولة فهناك ارتفاع ضعيف جدا في النسبة حيث قدرت ميزانية التسيير لسنة 2005 بـ 78381380000 دج مما يعادل (5.54%) من الميزانية العامة للدولة، وبالنسبة لسنة 2009 قدرت بـ 154632798000 دج أي ما يعادل (5.96%) من الميزانية العامة.

أما فيما يخص زيادة الإعتمادات السنوية فعرفت ارتفاع مستمر بداية من 2005، حيث زادت بـ 17.87% مقارنة بـ 2004، أما في سنة 2009 فكانت حصة نسبة الزيادة (30.70%) بالنسبة لسنة 2008.

من خلال الجدول عرفت ميزانية القطاع زيادات مطلقة من سنة لأخرى لمواكبة سياسة الاستيعاب ومتطلبات الإصلاح، كما تعكس اهتمام الدولة بالتعليم العالي من حيث التمويل.

إن العلاقة بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة تمثل المجهود النسبي لهذا القطاع، مقارنة بمجهودات الدولة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومهما يكن فإن مقارنة ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة للميزانية العامة للدولة من المؤشرات التي لها دلالاتها في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي، وكذا مقدار تدخل الحكومة في تمويل التعليم العالي.

ثانيا: توزيع ميزانية التسيير على المصالح المستهلكة: إن دراسة توزيع ميزانية التسيير حسب المصالح يسمح بإبراز التركيز الذي توجد عليه مؤسسات القطاع، كما يسمح لنا هذا التوزيع بتقييم مدى فعالية وعقلانية النفقات العمومية على هذا المستوى، وهذا الذي يهمننا أكثر، إن الجدول الآتي يعطي صورة واضحة عن هذا التوزيع.

الجدول رقم (11): تطور توزيع الإعتمادات المالية حسب المصالح المستهلكة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال (2004-2009)

البيان السنوات	ميزانية القطاع (1000x دج)	حصة المؤسسات البيداغوجية (1000x دج)	حصة الخدمات الجامعية (1000x دج)	حصة الإدارة المركزية (1000x دج)
2004	66.497.092	35.457.684	31.008.687	2.441.721
2005	78.381.380	40.527.000	36.700.000	1.529.380
2006	85.319.925	47.846.356	40.177.465	1.893.169
2007	95.689.309	56.974.252	46.087.930	2.282.119
2008	118.306.406	59.809.000	52.930.416	5.566.990
2009	154.632.798	68.639.154	55.879.196	2.846.089

المصدر: قوانين المالية والوضعية المالية لقطاع التعليم العالي.

من قراءة الجدول يمكن رصد الحقائق التالية:

نلاحظ أن ميزانية هيكل الخدمات الجامعية قد عرفت زيادة هامة عام 2005، وذلك في مقابل تراجع مكافئ له بالنسبة للإعتمادات النهائية المخصصة للإدارة المركزية، ويفسر ذلك هو تحويل جانب من الإعتمادات المالية إلى الخدمات الجامعية والمؤسسات البيداغوجية تماشيا مع الإصلاحات.

يتضح أن حصة المؤسسات التعليمية على مستوى القطاع ورغم الإصلاحات المكلفة من هذا الجانب بعد 2005 إلا أنها ظلت تساوي زيادة اعتماداتها مع الخدمات الجامعية بما يقارب (5 ملايين) جنبا بجنب، ونظرا للكيفية التي تستهلك بها هذه النفقات الاجتماعية، وهي تتصف بدرجة مبالغ فيها من اللاعقلانية، فإن وزارة التعليم العالي أصبحت تؤدي وظيفة اجتماعية، أي بجانب وظيفتها الأساسية المتمثلة في التعليم العالي والبحث العلمي.

ويمكن كذلك أن تؤكد الطابع الاجتماعي الذي أضفى على سياسة القطاع من خلال الزيادة المستمرة التي عرفتها ميزانية الاعتمادات النهائية لهياكل الخدمات الجامعية، وخاصة خلال السنوات التي تمت خلالها عملية إعادة تقييم مبلغ المنحة عامي 2009/2008.

يمكن كذلك أن نلاحظ أن ثبات الزيادة في الاعتمادات كأنه مبرمج ومحدد مسبقا ولا يهيمه وجود إصلاح أو من عدمه، فزيادة اعتمادات المؤسسات التعليمية قبل 2005 هو نفس معدل الزيادة تقريبا بعد 2005 مما يؤثر على مردودية إصلاح التعليم العالي.

ثالثا: جوانب الهدر في نفقات التعليم العالي: إن من أكبر جوانب الهدر في نفقات التعليم العالي والتي تحد من تحقيق أهداف التعليم العالي والبحث العلمي الأساسية في ظل الموارد المالية المحدودة وقلة المصادر، هو الإنفاق الاجتماعي على مستوى قطاع التعليم العالي، فالدولة تخصص لهذا الجانب موارد مالية ضخمة من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية للطلبة. في الجدول الآتي يوضح كيفية توزيع اعتمادات هياكل الخدمات الجامعية على مختلف الاستخدامات:

الجدول رقم(12): تطور ميزانية الخدمات الجامعية حسب ابواب النفقات الرئيسية لها خلال الفترة 2004-2008

الوحدة: 1000 دج

البيان	مخصصات الخدمات الجامعية	الإنفاق الاجتماعي	المنح	التغذية	النقل	الأنشطة الثقافية والرياضية
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	
	31.008.687	36.700.000	40.177.465	46.087.930	52.930.416	
	22.261.000	27.090.020	29.349.928	33.481.629	38.755.879	
	6.213.000	7.500.000	7.000.000	8.225.000	9.764.000	
	11.35.000	15.000.000	15.100.000	17.163.629	19.863.629	
	4.573.000	4.200.000	6.700.000	7.508.000	8.338.250	
	440.000	390.020	549.928	585.000	790.000	

المصدر: قوانين المالية والوضعية المالية لقطاع التعليم العالي.

من خلال الجدول نلاحظ لأن:

- إن عمود الإنفاق الاجتماعي خارج الأجر يعطينا النفقات الاجتماعية لهياكل الخدمات الجامعية وذلك بالمعنى الضيق (الإطعام، النقل، والأنشطة الثقافية والرياضية) ويتم الحصول عليها بطرح الأجر من الميزانية المخصصة؛ كما هو واضح فإن النفقات الاجتماعية تشكل نسبة عالية وعالية جدا فعلى سبيل المثال نجد أن في 2005 بلغ الإنفاق 27.090.020.000 دج. تجدر الإشارة إلى أن مبلغ الديون القائمة على القطاع عام 2005 قدرت بـ 5 ملايين دينار جزائري توزع على أبواب ونفقات الإطعام، والنقل وعتاد الإيواء، وأشغال الصيانة ونفقات أخرى، بحيث أن 66% منها أي 303 مليار دينار تتعلق بنفقات إطعام ونقل الطلبة؛ وهو ما يعني أن هياكل الخدمات الجامعية كانت تغطي نفقاتها عن طريق اللجوء إلى الاستدانة.

- إن النفقات الاجتماعية التي تقوم بها هياكل الخدمات، وهي عبارة عن إعانات تتخذ شكلين:

- المنح الوطنية كما هي موضحة في الجدول، حيث الطلبة الممنوحين بين 2004 و 2008 تتراوح 84.5% و 90.2% وهي نسبة عالية جدا كما هو واضح، وذلك رغم ما أسفرت عنه عملية الانفتاح الاقتصادي، وما رافقها من تميز اجتماعي افرز فئات اجتماعية مهنية ذات إمكانيات مالية معتبرة. ويبدو من خلال بعض الإحصائيات التي تقدمها بعض التحقيقات على مستوى القطاع أن هناك الآلاف من الطلبة المستفيدين منها، والذين هم من عائلات تمارس أنشطة اقتصادية حرة ذات إيرادات مالية تجعلهم حسب مقاييس معتمدة على مستوى القطاع غير مستحقين لها، بذلك يمكن القول بان سياسة القطاع في تحديد الطلبة المستحقين لها عن

جدارة هي سياسة غير عقلانية، وعليه فالسؤال الجدير بالطرح والاهتمام هو: أليس من الأصح والارشاد أن تدخل إصلاحات على سياسة إعانة الدولة للطلبة؟.

● إن التغذية باعتبارها احد أشكال الإعانات غير المباشرة، والتي يمكن لأي فرد ينتمي إلى مختلف أسلاك التعليم العالي والبحث العلمي بالإضافة إلى الطلبة الاستفادة منها، والجدول أعلاه يوضح الوزن المالي لهذا النوع من الإعانة بالنسبة لميزانية هيكل الخدمات الجامعية، بهذا الصدد كذلك وحتى نبرز المشكلة على حقيقتها ارتأينا انه لا بد من التعرض إلى تطور الإعانة التي تقدمها ميزانية الدولة من اجل تغطية نفقات التغذية اليومية للطلاب ؛ والجدول التالي يوضح تطور هذه الإعانة وذلك بالنسبة للتغذية اليومية للطلاب الواحد.

الجدول رقم(13): تطور الإيرادات بالنسبة لكلفة التغذية اليومية للطلاب الواحد

البيان	الإيرادات	إعانة الدولة	مساهمة الطالب	كلفة التغذية اليومية	العجز أو الفائض
1970	7.70	4.80	2.90	4.75	+2.90
1980	15.90	13.00	2.90	19.20	-3.30
1990	20.90	18.00	2.90	60.80	-39.9
1997	28.90	26.00	2.90	102.70	-73.80
1999	102.90	100.00	2.90	102.70	+0.20
2009	102.90	100.00	2.90	150.0	-47.10

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة المنح والتعريفات.

يتضح من الجدول أعلاه أن الفائض في ميزانية التغذية اليومية للطلاب الواحد المسجل خلال مطلع السبعينات قد تحول إلى عجز مع مطلع الثمانينات، وإذا أخذنا سنة 1970 حيث كانت هذه الميزانية تسجل فائضا معتبرا (+2.95)، فقد كانت مساهمة الطالب آنذاك في تغطية الكلفة تبلغ 61.05% والباقي تغطيها إعانة الدولة، أما في عام 1980 حيث سجلت هذه الميزانية عجزا قدره (-3.30 دج) بالنسبة للتكلفة البالغة (19.20 دج)، فقد كانت مساهمة الطلبة في تغطية الكلفة عبارة عن 15.10% فقط، بذلك تكون قد تراجعت بمقدار 45.95 نقطة، وفي مقابل ذلك ارتفعت مساهمة إعانة الدولة لتبلغ 67.71%، أما خلال 1997 ففي حين ظلت مساهمة الطالب جامدة (2.90 دج) ارتفعت إعانة الدولة إلى 26 دج يوميا، وأما الكلفة الفردية فقد قفزت إلى 102.70 دج، وبذلك فان مساهمة الدولة لم تعد تتجاوز 25.32% أي أنها تراجعت بمقدار 42.39 نقطة مقارنة بعام 1980، وأما مساهمة الطالب فقد تراجعت إلى حدود الانعدام تقريبا فهي لم تعد تتجاوز 2.82%، بذلك تفاقم العجز المسجل في ميزانية التغذية اليومية للطلاب تفاقما خطيرا، بحيث بلغ حوالي 71.86% عند نهاية الفترة التي يغطيها الجدول. إن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تعاملت هيكل الخدمات الجامعية مع عدم كفاية الأموال اللازمة لتغطية النفقات اليومية للتغذية؟.

إن هذه المبالغ الكبيرة تستقطع من ميزانية الجامعة الجزائرية دون الاستفادة منها في تطوير وتحديث التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسة الإنفاق على الخدمات الطلابية أو ترشيدها أو إقلال عمليات الهدر بها، من اجل تخصيص موارد أكبر من الموازنة لرفع جودة التعليم العالي الجزائري.

المحور الرابع: تجربة الأزمة الاقتصادية وإشكالية التمويل: إن نسبة تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي تجعل هذا الأخير

يتأثر بقدر هذا التدخل، باعتبار أن الدولة تحدد السياسة المالية والتمويلية لجميع قطاعاتها بناء على حالتها الاقتصادية، والجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد على البترول في مداخيلها استطاعت تحمل الزيادة المستمرة في ميزانية التعليم العالي إلى حد ما، خاصة في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 لارتفاع مداخيل الحياوية البترولية من جراء الطفرة في ارتفاع سعره، ولكن إذا حدثت أزمات في

السوق النفطية كما حدث في الثمانينات والتسعينات فتمو المحصنات الحكومية للتعليم العالي سيعرف انخفاضا بطبيعة الحال، نظرا لعدم وجود بدائل تمويلية للتعليم العالي مما يؤثر على التعليم العالي من حيث الكيف والكم، لهذا أصبح من الضروري التنبيه لخطر حدوث أزمات اقتصادية وتأثيرها على تمويل مختلف القطاعات عامة، وقطاع التعليم العالي خاصة.

أولاً: سياسة التمويل بالعجز: إن التجربة الجزائرية في التنمية الشاملة باعتبارها قامت على أساس القيام بعملية تصنيع ثقيل، والذي تطلب بدوره تخطيط وإنجاز استثمارات ضخمة جدا، اقتضت تدخل الدولة بكل ثقلها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الطابع الاجتماعي الذي كان غالبا عليها والمتمثل أساسا في مجانية كل من السكن والصحة والتعليم وديمقراطية هذا الأخير في جميع مراحلها قصد تحقيق حراك اجتماعي معتبرا، وكذلك ضمان منصب عمل للجميع واعتباره حق، كل ذلك وغيره تطلب من الدولة توفير وإنفاق مبالغ مالية ضخمة و طائلة آنذاك نظرا لعدم كفاية الموارد المالية المحلية نسبيا، وشبه غياب سوق مالية محلية منظمة وقادرة على تعبئة المدخرات، فكانت السلطة تلجأ أساسا إلى المصدرين التمويلين التاليين:

اللجوء إلى السوق المالية الدولية حيث تستدين بالعملة الصعبة قصد دعم احتياطاتها، وتمويل وارداتها الضرورية من السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

كذلك اللجوء إلى الجهاز المصرفي الجزائري، لما كانت السوق المالية الوطنية تعجز عن توفير الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية-وذلك لضعفها إن لم نقل شبه انعدامها- بحيث تلجأ الدولة عادة و بنوع من الأوتوماتيكية إلى مؤسسة الإصدار النقدي والبنوك التجارية، ولعل الجدول الآتي يعطي فكرة واضحة على أهمية ذلك الأسلوب في التمويل.

ثانيا: الآثار السلبية لسياسة التمويل بالعجز: إن أسلوب التمويل بالعجز التي انتهجته الجزائر لفترة زمنية طويلة نسبيا ليس مشكل في حد ذاته، فقد يكون وسيلة تمويل مرغوب فيها ومفيدة للغاية، وذلك سواء كانت مصادره أجنبية أو داخلية، إذا ما استخدم استخداما عقلانيا كان يأتي لتمويل استثمارات إنتاجية قادرة على تحقيق إيرادات مالية تضمن المؤسسة توازنها، ويكفي لتحقيق ذلك أن يتحقق شرط التوازن المتمثل في ضرورة أن يكون الإيراد الحدي يساوي التكلفة الحدية، لكن ينبغي الإشارة إلى انه من الأفضل أن يتوفر شرط ثاني ليس بالنسبة لكل مؤسسة اقتصادية على حد، وإنما بالنسبة للبعض منها، وهذا الشرط يتمثل في ضرورة كون الناتج الوطني قادرا على الوصول إلى الأسواق الخارجية حتى يضمن للاقتصاد الوطني الحصول على إيرادات بالعملة الصعبة، يكون من شأنها أن تضمن للبنك المركزي مواجهة التزامات الجزائر نحو العالم الخارجي.

غير أن الدور الذي قامت به الدولة في حالة الاقتصاد الجزائري والذي سبقته الإشارة إليه، كان قد تطلب توفير موارد مالية ضخمة جدا و طائلة، تعجز الإمكانيات المالية المحلية عن تغطيتها وذلك رغم كون الجزائر بلدا نفطيا ومالكا لاحتياطات ضخمة من موارد اقتصادية طبيعية أخرى عديدة، في مثل هذه الظروف كان اللجوء إلى كل من الاستدانة الخارجية والإصدار النقدي أمرا لا مفر منهما، وبشيء من التحديد سنعرض إلى أهم العوامل التي تسبب اللجوء إلى هذا التمويل وذلك فيما يلي:

إن السياسة التنموية الوطنية كان يغلب عليها الطابع الاجتماعي إلى حد بعيد جدا، وذلك في مختلف القطاعات بما فيها القطاع الاقتصادي الذي كان من المفروض أن يخضع لمقاييس التسيير العلمي المتعارف عليه دوليا.

كون المؤسسات الاقتصادية الوطنية في غالبيتها كانت قبل قيام الدولة بالإصلاحات العضوية بداية الثمانينات من القرن المنصرم ذات حجم كبير نسبيا، مما كان يجعل تسييرها تسييرا سليما أمرا صعبا، إن لم نقل شبه مستحيل، وذلك نتيجة غياب التجربة الكافية وسوء التسيير، رغم الاعتماد الواسع والمكلف على ما كان يسمى آنذاك بالتعاون التقني في سد هذا العجز، وكل ذلك كان ينعكس في تحميل الاقتصاد الوطني كلفة إضافية من شأنها أن تنعكس في زيادة الحاجة إلى التمويل أكثر فأكثر.

كون مجانية العديد من السلع والخدمات العمومية، وشبه مجانية للبعض الآخر يجعل مستهلكيها وهم فئات واسعة من المجتمع يسلكون سلوكا غير عقلاني يتصف بالتبذير الواسع هذا من جهة، ومن جهة ثانية فان التسبب المعبر عن كل من الإنتاجية والإنتاج وبالتالي كان بدوره يتسبب في تفاقم الاختلالات المالية للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وهي ما سنحاول معالجتها فيما يلي:

أولا: الاختلالات الاقتصادية:

إن سياسة التمويل بالعجز في حالة التجربة التنموية الجزائرية قد تسببت في توليد اختلالات اقتصادية خطيرة، وذلك على المستويين الجزئي والكلبي كما سبق الإشارة إليه، أما على المستوى الاقتصادي الجزئي فقد عبرت هذه الاختلالات عن نفسها في العجز المتراكم التي عرفته اغلب المؤسسات العمومية سواء منها الاقتصادية أو غير اقتصادية، والتي تتضح من خلال الجدول السابق، وأما على المستوى الاقتصادي الكلي فان التوازنات الاقتصادية الكلية سواء على المستوى المحلي أو على مستوى العلاقات مع العالم الخارجي قد عرفت اختلالات مزمنة ومتفاقمة في غالبيتها، ويتضح لنا ذلك من خلال العجز المزمع في ميزان المدفوعات، والمنعكس في نشأة وتطور الديون الخارجية التي تآزمت وكادت تنفجر في عام 1988، غير أن انفجارها لظروف خاصة تأجل إلى عام 1993، حيث عجزت الجزائر عن مواجهة خدمة مديونيتها الخارجية التي بلغت حوالي 86% كنسبة إلى عائدات البلد من العملات الصعبة، كما ينعكس على المستوى المحلي في العديد من الاختلالات والتشوهات.

ثانيا: الديون العمومية:

بكل تأكيد فان أسباب نشأة وتطور الديون العمومية عديدة، منها ما هي داخلية ومنها ما هي خارجية، ولكن يبقى أن السبب الرئيسي هو كون المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى كان يسير موارد الاقتصادية النادرة تسييرا سيئا، وفي ذات الوقت كان كذلك يعيش فوق مستوى إمكانياته الاقتصادية المتاحة، فقد استثمر مبالغ مالية ضخمة تفوق بكثير إمكانياته الادخارية الفعلية، وذلك دون إعطاء أهمية كافية للتسيير المتعارف عليها دوليا، خاصة المتعلقة منها بالإنتاجية، مما جعل الجزائر تلجأ حتما إلى مصادر التمويل بما فيها المصادر الأجنبية، كما ظل المجتمع الجزائري يستهلك أكثر من قدراته الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، وذلك بسبب القدرة الشرائية التي كانت تتوفر لديه، والتي تفوق مدى مساهمته في العمل الإنتاجي؛ بمعنى آخر فان دخول الأعوان الاقتصاديين لم تكن ترتبط أو تتحدد على أساس مستوى إنتاجية العمل، كما أن نفقات ميزانية الدولة كذلك كانت بصفة عامة تفوق إيراداتها بقدر كبير في مثل هذه الظروف الاقتصادية غير العادية، بالضبط تكونت الديون العمومية للجزائر وذلك على المستويين الداخلي والخارجي، والتي أخذت تتأزم شيئا فشيئا منذ انهيار أسعار البترول في 1986، لتعجز الجزائر عن الوفاء بتسديد خدمة مديونيتها في عام 1994، مما اضطرها أن تلجأ إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية وهو ما ستعرض إليه:

الديون الخارجية:

كما سبقت الإشارة إليه، فان فجوة الموارد المالية المحلية من جهة، وسوء التسيير الاقتصادي من جهة ثانية متضافرين معا، قد أديا إلى تكوين مديونية خارجية ثقيلة؛ هذه الأخيرة تطورت لتعرف تآزما عند نهاية سنة 1988، والمقصود بتآزما هو كون إيرادات البلد من العملة الصعبة والمتمثلة أساسا في عائداته من المحروقات (95% إلى 98%) المقدرة خلال العشرية التي عرفت تآزما ، أي 1986-1996، بحوالي 10 مليار دولار سنويا لا تكفي للوفاء بالتزامات الجزائر إزاء دائيتها هذا من جهة، ومن جهة ثانية لتمويل وارداتها من السلع والخدمات الضرورية، أي اللازمة لكل من تشغيل الجهاز الاقتصادي الوطني وضمان صيانتها، وتوفير السلع والخدمات الاستهلاكية الضرورية، وخاصة منها المواد الغذائية والأدوية، فاحتياجات الجزائر المالية اللازمة لتمويل هذه الواردات لا تقل في المتوسط عن 7 إلى 8 مليار دولار سنويا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، أي الفترة التي تآزمت خلالها المديونية الخارجية؛ بمعنى آخر فان الاحتياجات المالية السنوية بالعملة الصعبة خلال العشرية 1986-1996، باستثناء السنوات التي شملتها عمليات إعادة الجدولة، ظلت تقارب 16 إلى 17 مليار دولار، وهي تفوق بحوالي 7 ملايين دولار من عائداتها السنوية من المحروقات، ويبدو

التناقض المالي هذا المعبر عن جوهر أزمة المديونية الخارجية صارخا، ومعبرا عن نفسه في عجز الموارد المالية المحلية بحوالي 7 مليار دولار، كان من الصعب جدا بل من المستحيل تديرها في السياقين الوطني والعالمي للعشرية 1986-1996، وحيث ترعزت الثقة في الإمضاء الجزائري على مستوى أسواق رؤوس الأموال الدولية، وبالتالي صعوبة الوصول إلى هذه الأسواق، إن مثل هذه الوضعية المالية الصعبة جدا (إعادة تمويل المديونية الخارجية، وبلوغها مستوى التغذية الذاتية) جعلت مديونية الجزائر الخارجية تعرف نوعا من الزيادة الحلزونية، لتبلغ مستواه الحرج في منتصف عقد التسعينات (نسبة خدمة الديون بلغت 86% عام 1994).

الديون الداخلية:

إن مصدر الديون العمومية الداخلية منها والخارجية هو واحد، وهو الاختلال الأساسي الخطير القائم ما بين العرض والطلب الكليين، والناجم بدوره عن العجز المتراكم في ميزانية الدولة وميزانيات بنسبة كبيرة من المؤسسات العمومية الاقتصادية منها وغير اقتصادية، حسب النظرية الاقتصادية الحديثة وكقاعدة عامة، فإن وجود مديونية خارجية معتبرة على بلد ما مثل الجزائر أو أي بلد آخر يكون ملازما في نفس الوقت لوجود مديونية داخلية ثقيلة لا تقل خطورة عن الأولى.

لعل قانون النقد والقرض الصادر في شهر ابريل من عام 1989، والذي من بين أهم ما تضمنه منح الاستقلالية للسلطة النقدية عن السلطة التنفيذية، وجعل الخزينة العامة في علاقتها التمويلية مع بنك الجزائر تقتصر على الحصول على تسبيقات لا تتعدى 20% من إيرادات الدولة لنفس السنة، وبحيث يتم تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية السنة المالية نفسها. إن النقطة الجديرة بالاهتمام هنا هي انه على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل الجزائر لمواجهة المديونية الداخلية، وخاصة عمليات التطهير المالي التي كلفت الدولة مبالغ مالية ضخمة جدا، إلا أن عبء المديونية الداخلية هذا لا يزال ثقيلا، فحسب احدث الإحصائيات الرسمية فهي تبلغ عند منتصف عام 2006 حوالي 1847.3 مليار دينار جزائري.

ثالثا: الأسباب الرئيسية للتضخم: واجه الاقتصاد الجزائري ضغوط تضخمية شديدة، فتذبذب معدلات التضخم يعبر عن تفاوت الإجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية والتي نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى.

فمهما اختلفت أسباب ظاهرة التضخم، إلا انه يمكن أن يعرف بأنه عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام لمنظومة الأسعار، والنتائج مباشرة عن اختلال التوازن ما بين التدفق النقدي والعيني، ويبقى أن نحدد الأسباب الحقيقية الرئيسية لهذا الاختلال، والتي يمكن أن نحصرها في حالة الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

1- الكلفة الزائدة: إن قيام الدولة الجزائرية بانجاز مخططات استثمارية ضخمة وطموحة للغاية، متحملة بذلك دفع أجور العاملين وقيمة مختلف التجهيزات، وغيرها من نفقات التامين والنقل خلال مرحلة يكون فيها المشروع لم يدخل بعد مرحلة الإنتاج، يشكل بدون شك احد مصادر الضغوط الرئيسية للتضخم، وهو ما يصفه الاقتصاديون بالتضخم الناجم عن عملية التنمية، وهي حالة الاقتصاد الجزائري خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات، ويبقى أن التأخيرات المسجلة التي اتسمت بها عملية تحقيق الاستثمارات العمومية في حالة التجربة الجزائرية عادة ما كانت تسفر عن عملية إعادة تقييمها بهدف تحديد قيمة الغلافات المالية اللازمة لإتمامها، وكانت هذه الأخيرة بدورها تتسبب في توليد كلف زائدة معتبرة تزيد من درجة حدة الضغط التضخمي الناتج عن العملية التنموية المذكورة.

2- البطالة المقنعة: إن إعطاء الأولوية في عملية التنمية الوطنية لمكافحة ظاهرة البطالة المتفشية وما يلازمها من مستوى معيشة جد ضعيف موروث عن مرحلة الاستعمار، من شأنها أن تحمل المعايير الدولية المتعارف عليها في التسيير، وخاصة منها معيار الرخية المالية، وذلك خلال على الأقل العشريتين الأوليتين من عملية التنمية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مستوى التأهيل وصعوبة تكيف العمال، باعتبارها في غالبيتهم ريفيين دخلوا المدن وتم توظيفهم في القطاع الصناعي بصفة خاصة، وكذلك مشاكل النقل

والسكن.. الخ، فمن الطبيعي جدا أن تكون إنتاجية العمل ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة، بل وحتى ببلدان نامية اختارت طريق بناء اقتصاد السوق، وكل ذلك كان ينعكس في عدم توازن المؤسسات الاقتصادية ماليا، وذلك بشكل مزمن؛ ونظرا للاختيارات الإيديولوجية التي تبنتها الجزائر غداة الاستقلال الوطني، ونظرا كذلك للاعتبارات الاجتماعية والسياسية المذكورة سابقا وغيرها، فإن المؤسسات العمومية بصفة عامة والاقتصادية على وجه الخصوص ظلت لعدة سنوات تعيش بدعم ميزانية الدولة والجهاز المصرفي الذي كان يمنح لها المزيد من السيولة بطريقة اتوماتيكية، صحيح أن هذا الأسلوب في التمويل قد تراجع تراجعاً كبيراً خلال السنوات التي تلت التوقيع على اتفاقية الدعم والتمويل الموسع خلال سنتي 1994 و 1995، إلا أن مثل هذه الممارسات لا تزال موجودة، وهي التي تفسر حجم الديون العمومية الداخلية القائمة على الدولة، وكذلك ديون الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية في الوقت الراهن، كل هذا انعكس مع مرور الوقت في شكل تراكم ديون معتبرة عليها، وإذا ما حاولنا حصر مثل هذا الأثر السلبي على المستوى الكلي، فبكل تأكيد سيكون سببا من الأسباب الرئيسية لاحتلال التوازن ما بين التيار النقدي والتيار العيني، وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة نراها على جانب من الأهمية وتمثل في كون نسبة هامة من العمال والموظفين يتمتعون بحماية قانونية في الاحتفاظ بمناصب عملهم، الحماية التي ظل معمول بها حتى غاية الشروع في الإصلاحات الجذرية التي شرع فيها على أثر الاتفاقيات الموقع عليها من طرف الجزائر والمؤسسات النقدية والمالية الدولية في منتصف التسعينات، وبذلك فإن مقاومة الإصلاحات عندما تكون تتعلق بالجانب البشري ظلت تستطدم بعقبة من الصعوبة التغلب عليها فوراً، بل كان ذلك يتم بصعوبة كبيرة، ومع مرور الوقت بعبارة واحدة فإن البطالة المقنعة وخاصة عندما تكون معتبرة، فإنها تكون أحد مصادر الاختلال بين العرض والطلب الكليين، وسبب كل ما يترتب عن ذلك من ندرة في السلع ونشوء السوق الموازية، وبكل تأكيد وهو ما نركز عليه في هذا السياق، فإن تولد الضغوط التضخمية يصبح أمراً محتوماً، فالبطالة المقنعة كذلك هي مصدر مغذي للضغوط التضخمية، وهو ما عانى منه الاقتصاد الجزائري لفترة زمنية معتبرة.

الخاتمة: نخلص من تحليلنا لإشكالية التمويل إلى نتيجة هامة مفادها أن الإبقاء على وضعية قطاع التعليم العالي على ما هو الآن سوف يجعله يصل عن قريب إلى طريق مسدود عواقبه وخيمة، ليس على القطاع وحده فقط، بل وتمتد لتصيب بصفة اعم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، خاصة من حيث هو امتداد لمراحل التعليم الأخرى، فمن زاوية الإنفاق العمومي - وهي ما يركز عليه بحثنا هذا- فإن هذا القطاع سيدخل في مرحلة العيش على العجز المتفاقم والمزمن، وسيؤدي به إلى التأزم، فالبدايل التمويلية باتت أمرا حتميا لا بد منها، بل والأكثر من ذلك فإنها لا تحتتمل التأخير، فالإصلاحات التي تمت لا يمكن أن تفلح في تحسين نجاعة وفعالية قطاع التعليم العالي ما لم يتم التوصل إلى كيفية تسمح بترشيد الإنفاق على مستوى قطاع التعليم العالي، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في السياسات المالية، وتقليص تدخل الدولة في التمويل، وبالتالي الوصول إلى حالة توازن تتصف بالدوام.

المراجع العربية:

- 1- إصلاح التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جوان 2007، www.mesrs.dz.
- 2- الندوة الدولية حول الحكامة الجديدة للمالية العمومية بالمغرب وفرنسا، 18-19/09/2010
- 3- إشكالية التكوين والتعليم العالي في إفريقيا والعالم العربي، جامعة فرحات عباس، 2004.
- 4- حامد عمار، في التوظيف الاجتماعي للتعليم، دراسات في التربية والثقافة، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1999.
- 5- حامد عمار، قضايا التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، الدر المصرية اللبنانية، 2003.
- 6- عبد الله زاهي رشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 7- علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
- 8- كريم الناشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 9- محمد صبري الحوت، التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007.
- 10- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع الجزائر، 2004.

المراجع الاجنبية:

- 1- Bachir Yelles Chaouch, Le Budget De L'état Et Des Collectivités Locales, OPU ,1991.
- 2- Gherras Mohamed Taher , Educatin and Economic Growth in Algeria 1967-1990, Master Thesis, University of Sheffield, Uk, 1992.
- 3- Marc Gurgand, Economie De L Education, LA DECOUVERT, paris, 2005.